Wheat and Arab Food Security

Asst. Lecturer. Lamyaa Ahmed.M

College of Education/ AL-Mustansiriya University/ Iraq

Abstract

The importance of research in the fact that wheat, the most important food crop states seek for providing political dimensions and serious strategy the research to study problem of the reality experienc by many Arab peoples after the wheat prices rose to unprecedented levels, and is now threatening the food security of the states that depend of the wheat as a staple food for their peoples.

And these states non-wheat producing natural reasons like climate with the lack of water resources and the nature of the earth, and therefore depend those States on providing for importing wheat from abroad and here was the threat to food security.

And to solve this problem is to develop a unified Arab strategy for self-sustainment and drawing up economic development plans for the full exploitation of all the available natural resources

Publishing in Arabic

magazine publisher: Iraqi Geographical Association, Vol. 1, No. 57, 2009

مجلة

الجمعية الجغرافية العراقية

٥٧ / ٢٠٠٩

الرقم الدولي 2768-1997

القمح والأمن الغذائي العربي

المدرس المساعد لمياء احمد محسن
قسم الجغرافية
الجامعة المستنصرية

المقدمة

الغذاء هو من أكثر الحاجات التي لا يستطيع الإنسان العيش من دونها ، فهو من أساسيات الحياة وكثير من الأحيان يخوض الحرب من أجل تأمينها ، ومشكلة توفير الغذاء تتزايد حدتها أو تقل تبعا لظروف سياسية أو اقتصادية واجتماعية .

وقد صدر أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية نهاية سنة ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد نشر التقرير بعض الأرقام المثيرة للقلق فالعالم العربي يقف في أدنى درجات السلم الإنساني فيما يتعلق بفقر الشعوب وغنى الحكومات وانخفاض الإنتاجية إلى أدنى مستوى في العالم باستثناء جنوب الصحراء الأفريقية.وإذا كان هذا الوضع لا يثير قلق الحكومات العربية لانعدام الإنتاجية وشيوع البطالة وتزايد الهجرة لدى الشباب العربي فإن مشكلة الأمن الغذائي العربي تتربع على قمة المشاكل في الوطن العربي.

وتتجلى أهمية البحث في كون القمح أهم محصول غذائي يسعى الإنسان لتوفيره و له أبعاد سياسية استراتيجية خطيرة، وجاء هذا البحث لدراسة مشكلة حقيقيَّة تعيشُها العديد مِنَ الشُّعوب العربيَّة بعد أنِ ارتفعتْ أسعار القَمْح لمستويات غير مسبوقة، وبصورة باتت تهدِّد أمْن واستقرار الدول، ارتفع سعر القمح إلى أعلى

مستوياته وسط تزايد حاد في الطلب ومخاوف بشأن تراجع الإنتاج العالمي، مما يزيد من معاناة شعوب دول الجنوب الفقيرة التي تعد المستورد الأكبر للحبوب الغذائية وخاصة القمح، حيث يعتبر الخبز المصنوع من القمح مكونا رئيسا في مأ طعام هذه الشعوب. فقد ظلّ عدم توافر رغيف الخبز المعتمد في إنتاجه على القمح يلجأ البعض لإثارة الشغب؛ من أجل دفع الحكومات لتوفير رغيف الخبز، وبأسعار تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة من الشعب، الأمرُ الذي يوقع بعض الحكومات في حرج شديد، ليس لأنها لا تملك ثمن شراء القمح؛ ولكن لأنّه غير موجود من الأساس، وهذا بمثابة جرس إنذار لغالبية الدُّول العربيّة بألاّ تعتمد في حصولها على القمح على الخارج، خاصّة وأن نعلم أنّه غالبًا ما يتمُّ استخدام ذلك في تمرير قرارات هي في الغالب في غير صالح الشّعوب والحُكومات العربيّة .

وقد حذرت منظمات مهتمة بالأمن الغذائي ومسئولون وخبراء اقتصاديون عرب مؤخرا من أن انعدام الأمن الغذائي سيبقي إدارة الوطن العربي مرتهنة بأيدي قوى خارجية، وحثوا على العمل الجاد من أجل تقليص الفجوة الغذائية التي تنظر في تصاعد مطرد خلال هذا العقد، و بأن الدول العربية تعاني من فجوة غذائية خطيرة ومن اجل سد هذه الفجوة ، ما زالت تعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد الذي قد أدى إلى زيادة العجز في موازين المدفوعات.

والحل المطروح لهذة المشكلة في حثنا هذا أو الفريضة هو أيجاد تكامل اقتصادي عربي و وَضْع إستراتيجيّة عربيّة موحّدة للاكتفاء الذّاتي من القمح ، و نبا الخوض في البحث يجب أن نوضح بعض مفاهيم الأساسية التي يتناولها مصطلح الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي و العجز الغذائي الفجوة الغذائية .

أولا- (مفاهيم عامة)

١- الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي

الأمن أبسط تعريف له هو التحرر من الخوف أذن فالأمن الغذائي هو التحرر خوف من أن كمية الغذاء المتاح لا تلبي المتطلبات الغذائية الدنيا للفرد في زمنية معينة ، . ويعرّف أيضا بأنه قدرة دولة ما أو مجموعة دول على ت احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا و الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

ومن السمات التي يتصف بها الأمن بصورة عامه سمة التغير ،فهو متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية ، فمفه الأمن ليس مفهوما جامدا ،بل ديناميكي يتطور بتطور الظروف ، و يرتبط ارتبا وثيقا بالأوضاع و المعطيات و العوامل المحلية و الإقليمية و الدولية . (١)

و هناك فرق بين مفهومي الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي أهمها الاكتفاء الذاتي الغذائي و يعرف بأنه قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاتها الغذائية محليا.

الاكتفاء الذاتي الغذائي قد يكون هدفا قوميا ، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات. وقد تقرر أحدى الدول المضي في تحقيق هذا الهدف، إلا أن ذلك يكلفها تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

فمفهوم الاكتفاء الغذائي يعتبر مفهوما عاما فهو الحد الأعلى لتوفير الاحتياجات الغذائية وهو قرارا اقتصاديا غير رشيد بسبب الموارد الزراعية

المحدودة وقطاع الزراعة الهش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية كما أنه في ظل العولمة الاقتصادية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي. بالإضافة إلى ارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا.إن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية يعتبر خيارا إستراتيجيا يجب على الدول العربية عدم التنازل عنه مهما كلف من ثمن. ونجد على المستوى العالمي أمثلة حية في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية، كما هو الحال في سياسة زراعة القمح في المملكة العربية السعودية لفقرها للمياه التي يحتاجها محصول القمح و التي تكلفها مبالغ طائلة لتوفيرها لزراعته وسنأتي عليها لاحقا .

إن الباحثين الاقتصاديين يعتقدون أنه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. لذا فإن معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل للاحتياجات الغذائية (٢)

و قدرة الدول على الاعتماد على مصادرها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان يتم حسابها كما يلي.

درجة الاعتماد الذاتي = الاستهلاك/ الإنتاج المحلي *١٠٠%

٢– العجز الغذائي و الفجوة الغذائية

العجز الغذائي فيعرف على أنه انعدام الأمن الغذائي وهو على نوعان مزمن و عابر ، المزمن هو حصول على غذاء غير كافي بصورة مستمرة بسبب عدم القدرة الدولة على تحصيل أو أنتاج الغذاء الكافي و على إنتاجه بنفسها . أما العجز الغذائي العابر فهو هبوط مؤقت في الوصول المجتمع لغذاء كاف لتقلب الأسعار الغذائية و الإنتاج الغذائي أو دخول الأسر لأسباب مختلفة ،و نتائج العجز الغذائي خطيرة أهمها

ا– اقتصادية . وتتضح أثرها في تخصيص مبالغ من العملة الصعبة سنويا لتغطية هذا العجز ألأمر الذي يعني استنزافا للموارد و إرهاقا للاقتصاد و خاصة للدول التي ليس لديها ثروات اقتصادية و تفاقما في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي و تضخيما للمديونية لبعض الدول ، ومن ثم تكريسا و دفعا نحو التبعية و أضرارا بالتنمية بمجملها مما يعني إخلالا كبيرا لأمن الوطني للدولة .

ب– اجتماعيا وامنيا . أن سعى القوى الخارجية وراء مصالحها و الهيمنة على حاجات الإنسان الغذائية لإثارة حساسية الفئات الشعبية الواسعة ذات الدخول المحدودة على ارتفاع الأسعار و قلة السلع الغذائية و استغلال ردود أفعالها الغاضبة لتقويض استقرار الأنظمة الدول و تعطيل عملية التنمية فيها و من الأمثلة على ذلك انتفاضة الخبز الشهيرة في القاهرة و الإسكندرية في كانون الثاني من عام ١٩٧٧ كذلك الاحتجاجات و الاضطرابات في عقدي الثمانينات و التسعينيات في تونس و الجزائر العاصمة و الرباط و الأردن . وكان ارتفاع الأسعار وهبوط القوة الشرائية للدولار قد أثار أعمال شغب واحتجاجات بدولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، قام بها العمال الأجانب الآسيويين خاصة الذين يعيش كثير منهم في عنابر بائسة

وسط ناطحات السحاب ومعارض السيارات الرياضية الفارهة.وقفز التـضخم فـ
شتى أنحاء المنطقة.

ج- سياسيا . هذا و يعد القمح من أكثر المحاصيل الزراعية أهمية فـي خريطـ
النشاط التجاري العالمي، وقد تبوأ هذا المركز بعد الثورة الصناعية والديموغرافية
كما أنه أحد أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العـالم
وخاصة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. و بتالي التبعية الـسياسي
الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمخططات و أطماع دول الموردة (المانحـة
فهذا يؤدي إلى تقيد و ارتهان القرار السياسي لدولة العجز الغذائي للدولة المـورد
فتكون الأخيرة هي صاحبة القرار باستخدام الغذاء كورقة ضغط سياسي عليها. (٣)
أما الفجوة الغذائية هي المتاح للاستهلاك من المواد الغذائيـة أي (المـستورد -
المصدر + المنتج محليا) منقوصا منه المنتج محليا و المحصلة هـي بالنهايـة :
(استيراد -تصدير) ، وتتسع الفجوة الغذائية كلما زادت قيمة المستورد على حساب
قيمة المصدر و المنتج فالعلاقة بينهما عكسية . و واضح أن هذه المعادلة تصرف
النظر عن المعونات الغذائية المجانية لقلتها و عدم أستمراريتها و صعوبة قبولهـا
أحيانا .و رغم الإمكانيات الأرضية والمائية التي يمتلكها الوطن العربي؛ فإن الفجوة
الغذائية في العالم العربي قد وصلت إلى ١٥ مليار دولار، وتمثل فجوة القمح وحدها
أكثر من ٤٠% منها، حيث لا تتجاوز نسبة الاكتفـاء الـذاتي منـه ٥٠%، وفقـا
لإحصائيات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام *٢٠٠٤

ثانيـا- القمـح و وسـائل تحقيـق الأهـداف الأمنيـة العربيـة

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعـد يـوم، فحجـ
الإنتاج من القمح لا يكفي لتغطية استهلاكها، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد
لتغطية العجز وهذا لهر الفجوة الغذائية، وهذا بدوره يشكل خطـر كبيـرا علـى
اقتصاديات هذه البلدان ،ث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز
مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية .

وسندرس كيفية معـ ـه الواقع الراهن لإنتاج القمح في الدول العربية وآفاق
تنميته وإمكانيات التكامل العر، في إنتاجه من خلال النقاط أو المحاور الأساسية و
التي على النحو التالي :

١- الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك القمـ في الوطن العربي .
٢- التعاون العربي وإمكانيات التكـل في إنـ القمح.
٣- تجارب الأقطار العربية وتوقعات المستقبل
٤- أثر المتغيرات الدولية و التكتلات الاقتصادية إنتاج القمح.

١- الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك القمح في الوطـ العربي

المساحة الكلية المزروعة قمحا بالدول العربية تقترب مـ ثين مليون فدان، وهي
بالترتيب: المغرب ٧,٧ مليون فدان والجزائر حوالي ٦ مـ فدان وسوريا حوالي
٤ ملايين فدان والعراق حوالي ٤ ملايين فدان وتونس حـ ٤ ملايـين فـدان
ومصر حوالي ٣ ملايين فدان والسعودية مليون فدان والسودا ٨ ألـف فـدان
واليمن ٣٠٠ ألف فدان وقدر حجم الإنتاج الوطن العربي السنـ و ١٦ مليون
طن من القمح بما يساوي ٢,٥% من الإنتاج العالمي، يشغل ٣٤ المساحة و
يلاحظ تذبذب واضح في كمية الإنتاج و المساحة المزروعة مـن خـرى

ويعـــود ذلك إلى عامل المناخ و عدم التنسيق في إنتاجه لا يكفى حاجة الاســـتهلاك المحلى لمعظم الدول العربية فتستورده .(٤)

آذ أن واحدة من المشاكل الرئيسة التي تدمر محاصيل القمح ، تتمثل فـــي الظروف المناخية السيئة، خاصة عام ٢٠٠٧ الذي انخفض فيـــه مخـــزون القمـــح العالمي، وارتفعت أسعاره إلى ٤ أمثالها، بجانب استخدامه في إنتاج الوقود الحيوي هذا الارتفاع في سعر القمح، يؤثر كثيرا على مستوى معيشة وحياة الفقراء حـــول العالم وفي الدول العربية خاصة، وبشكل خاص في أفريقيا والشرق الأوسط، ويكفي أن نعرف أن أفريقيا تستورد ٨٠% من احتياجاتها من القمح، ومصر تستورد أكثر من ٧ ملايين طن سنويا، التي تعد واحدة من أكبر خمسة مستوردين للقمـــح فـــي العالم.(٥)

ومصر أكبر مستورد عربي للقمح، تليها السعودية والجزائر وليبيا وتونس واليمن والعراق والمغرب وموريتانيا، يأتي ذلك في وقـــت تملـــك فيـــه الـــسودان المعروفة بسلة الغذاء في الوطن العربي ٣٠ مليون فدان صالحة للزراعة، لا يستغل منها سوى ١٦% فقط رغم توفر المياه.(٦)

و اليمن تتصدر قائمة الدول العربية الأقل في معدل الاكتفاء الـــذاتي مـــن القمح بنسبة لا تتجاوز ١٥ % تليها الجزائر ٣٢ %، المغرب ٤٠ %، العراق ٤٤ % ثم مصر ٥٥ %، والسودان ٦٢ % وذلك وفقا للتقارير السنوية التي تـــصدرها المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ ،ولا يوجـــد سوى دولتين فقط من الأقطار العربية نجحتا في تحقيق الاكتفاء الذاتي مـــن القمـــح وانتقلتا إلى آفاق التصدير وهما سوريا والمملكة العربية السعودية، لتتصدر الجزائر ومصر والعراق قائمة الدول الأكثر استيرادا للقمح من الأسواق العالمية .(٧)

أنّ الخلل في إنتاج القمح بالمنطقة يرجع إلى أنّ المنطقة العربيَّة بشكل عام تقع في منطقة جافَّة أو شبه جافَّة آذ من المعروف أن زراعة القمح تحتاج إلى مياه ،و الوطن العربي يشكل حوالي ١٠ % من مساحة اليابسة في العالم، وما يصله من أمطار لا يتجاوز ٢% من المياه. والوطن العربي يعيش كله تحت خط الفَقر بالنِّسبة للمياه المستغلة فعلاً ، والزّراعة بدون مياه لا شيء، وبالتّالي المُعدّل السَّنويّ للفـــرد في العالم الغربي أو العالم كله حوالي ٧٥٠٠ متر مكعب في السَّنة بينما في الوطن العربي لا يزيد عن ألف متر مكعب، وفي بعض الدول العربيَّة ينزل هذا المُعدّل إلى حوالي ١٤٥ متر مكعب في السنة، ومنها بلد الأردن وتونس وبعض الدول العربيَّة التي لا يوجد فيها أمطار غزيرة ولا يوجد فيها أنْهار .(٨)

و تقدر الموارد المائية المتاحة للأقطار العربية في عام ٢٠٠٠ من مصادرها المختلفة بحدود ٢٣٨ مليار متر مكعب، في حين أن المستغل لا يزيد عن 151 مليار متر مكعب، بمعنى آخر فإن الفائض المائي العربي يعادل حجم الإيراد السنوي لنهر النيل،فمصادر المياه السطحية في الوطن العربي هـــي ميـــاه الأمطـــار والأنهـــار والسيول. فعلى رغم أن ما بين ٢٠٠٠ بليون متر مكعب إلى ٢٢٨٥ بليـــون متـــر مكعب من المياه تسقط سنوياً على هيئة أمطار فوق الوطن العربي، إلا أن جـــزءاً كبيراً منها يفقد في التبخر أو يذهب إلى البحر. كما يوجد في الـــوطن العربـــي ٣٤ نهراً مستديما تراوح أطوالها بين ٦ كلم و ٤٨٠٠ كلم (نهـــر النيـــل) والتـــصريف السنوي لها بين ٥٠ مليون متر مكعب وج ألف مليون متر مكعب، إضافة إلى مئات الآلاف من الأودية الموسمية التي تحمل مياه تقدر بعشرات البلايين مـــن الأمتـــار المكعبة سنوياً ، أما موارد المياه الجوفية فإنها تنقسم إلى مياه متجددة تقدر بحـــوالي ٤٢ بليون متر مكعب سنوياً ومياه قديمة توجد في 12 خزاناً مائياً طبيعياً إقليميا تقع

في شبه الجزيرة العربية وفي شمال أفريقيا ، آذ يمكن القول إن الوطن العربي ليس في ضائقة مائية حقيقية بل تكمن المشكلة في تطوير الإدارة الحالية لموارد الميا بإدخال وسائل الري الحديثة في القطاع الزراعي وتطوير استخدام الطاقة الشمسيا في تحلية المياه لخفض التكلفة والتوسع في إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في مجالات صناعية وحضرية عدة، وترشيد استخدام المياه الجوفيـة والتعـاون فـي مجالات الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا المياه وتسعيرها بما يتناسب مـ الاستخدام، بحيث يُضخ العائد في تنمية وتطوير موارد المياه كما أن الموارد المائيا تتباين وفرتها بين قطر وآخر، فبينما تنخفض وفرتها في أقطار الخليج العربي إلى حدود دنيا بلغت نحر ٥٠ مليون متر مكعب سنويا في قطر، ترتفع إلـى نحـو ١ مليارا في العراق. (٩)

٢- التعاون العربي وإمكانيات التكامل في إنتاج القمح.

أن المشروعات العربية المشتركة هي الصيغة المثلى للإستفادة من المـوار زراعية العربية والإمكانيات البشرية والمالية المتاحة لدى الأقطار العربية نظـر ور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية فـ جيع وتعزيز إقامة مثل هذه المشروعات تحقيقا لأهدافها القومية .

لمعالجة مشكلة نقص إنتاج القمح في الوطن العربي لن تتحقق إلا من خـلا الاستغلال الأمثل لما هو متوافر من موارد اقتصادية وبشرية على المستوى الوطـ والقومي بالنسبة للوطن العربي ككل فبالتوسع في الاسـتثمار الزراعـي المنـ وبالتحكم في تطور التكنولوجيا الزراعية، يمكن زيادة إنتاجية الزراعة العربية بم يماشي والزيادة الحاصلة في الطلب على القمح. وتحقيق ذلك يتطلب في الأسـا دعم التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والتنسيق بين السياسات والخطط التنمو

والحدّ من حالة التنافر والتضارب والاعتماد على الإعانات الغذائية الأجنبية التـي تطبع معظم السياسات الاقتصادية العربية. وتعد ظاهرة التوزيـع غيـر المتكـافئ للموارد الزراعية من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغـذائي العربـي بإنتاج القمح ، فبينما تتوافر الموارد المالية لأغراض الاستثمار الزراعي في بعض الأقطار العربية كدول الخليج ، نجد أن مواردها الأرضية تتسم بالندرة. والعكـس أيضا، إذ تتسم بعض الأقطار بوفرة الموارد الأرضية كسودان مـثلا والعمالـة الزراعية كمصر مثلا في حين نجد أن ندرة مواردهـا الماليـة تـؤدي بـالموارد المتوافرة إلى حالة عدم الاستخدام الكفؤ و يمكن لنا معالجة هذا الواقع مـن خـلال تشجيع القطاع الخاص العربي على أنشاء الشركات و المشروعات المشتركة فـي المجال الزراعي التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي و التكامـل الزراعـي العربي.(١٠)

فمثلا هناك فرصة ناجحة لزراعة القمح في شمال السودان اغتنامـاً لتزايـد الطلب العالمي والارتفاع العالمي في أسعار القمح , مشروع لزراعـة القمـح فـي منطقة الدبة في شمال السودان حيث وفرة المياه وصلاحية التربة و المناخ الجيـد بما يتناسب مع زراعة القمح، وأهم من ذلك الاستقرار الأمني في شمال الـسودان وبُعده عن مناطق النزاعات ،و في عام ١٩٨٩ استأثر الـسودان بـ٢٣% مـن إجمالي الأراضي الزراعية العربية أذ تمتلك السودان أراضي خصبة تتمثل في ٢,٥ مليون كيلومتر ، و٢١% من العمالة الزراعية العربيـة، إلا أن المـوارد الماليـة المستثمرة في القطاع الزراعي بهذا البلد لم تتجاوز ٦٥٠ مليون دولار فـي حـين بلغت هذه الاستثمارات ١١,٦ مليار دولار في السعودية في عام ١٩٨٧. .و يدرس السودان سبل تنفيذ اقتراح من مصر والسعودية وبعض الدول العربية لزرع القمـح

في البلاد للوفاء باحتياجات المستهلكين العرب. و بما أن المياه متوفرة والأراضـــي خصبة، مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال للوصول إلـــى مرحلـــة الاكتفاء الذاتي للمنطقة العربية كلها. و كذلك السعودية ودولا عربية أخـــرى فـــي الخليج قدمت اقتراحا مشابها .(١١)

٣- تجارب الأقطار العربية وتوقعات المستقبل .

هناك عدة تجارب ناجحة لزراعة القمح في بعض الأقطار العربية منها

- التجربة السورية

تشير دراسة لوزارة الزراعة السورية صدرت عام ٢٠٠٤ إلى أن ســـوريا استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، بل أصبح يفيض عن استهلاكها المحلي، حيث وصل الإنتاج السوري إلى ٤ ملايين طن، وذلك لنجاح ســـوريا فـــي زيـــادة إنتاجية الفدان من ١٤٠٠ كجم إلى ٢٧٠٠ كجم.وتمكن الاستفادة من نجاح التجربـــة السورية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وتصدير الفائض، إذ زودت في الفترة الأخيرة مصر والأردن واليمن بنحو ٢٧٦ ألف طن من مخزونها الإستراتيجي من القمح.(١٢)

هذا فضلا عن تشجيعها للفلاح لزراعة القمح برفع ثمن شراء القمـــح مـــن الفلاح إلى ٢٤٠ دولارا لطن القمح لدونم، و٢٢٠ دولارا للقمح الطري، وهو أعلى من سعر الاستيراد، وقد تحقق ذلك رغم ارتفاع عدد السكان من ١٦ مليون نـــسمة عام ٢٠٠١ إلى ٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٤،و تشير الدراسة إلى ٣ مراحل مرت بها التجربة السورية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، بدأت المرحلة الأولى قبل عام ١٩٨٨، حيث كان الإنتاج يكفي استهلاك سوريا عدة أشهر، ومـــن ثـــم يـــتم الاعتماد على الاستيراد، وذلك لغياب مشاريع الري واستصلاح الأراضي وتـــدني

إنتاجية الأصناف المزروعة وارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم تـــشجيع الفـــلاح علـــى الإنتاج خلال تلك الفترة،أما المرحلة الثانية، فكانت خلال الفترة مـــن ١٩٨٨ إلـــى ١٩٩٤ وخلالها تم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الـــذاتي، حيـــث نفـــذت مـــشاريع استصلاح الأراضي والري، وتم زراعة الأصناف ذات الإنتاجية العالية وتم تعديل السياسة السعرية للقمح، فكانت الحكومة تشتري من الفلاح القمح وبه ٤٠% شوائب تشجيعا له مما كان له أثر على انخفاض نسبة العجز لتصل إلى ١٠%،وأخيرا بدأت سوريا مرحلة ثالثة ما بعد عام ١٩٩٤، وهي بدء مرحلة التـــصدير بعـــد تـــأمين مخزون إستراتيجي، وتأمين فائض متاح للتصدير لتأمين مورد من النقد الأجنبـــي، ففي عام ٢٠٠١ تم تصدير ٢٣٥ ألف طن، ثم تضاعف هذا الرقم أكثر من مرة في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٨٠٦ آلاف طن.(١٣)

تستطيع سوريا أن تلبي بعض احتياجات الدول العربية المجاورة لها فعلى سبيل المثال العراق يحتاج إلى حوالي ٥،٣ مليون والأردن ٩٠٠ ألف ولبنان ٦٠٠ ألـــف طن سنويا من القمح .(١٤)

آذ يمكن الاستفادة من نجاح التجربة السورية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وتصدير الفائض، إذ زودت في الفترة الأخيرة مصر والأردن واليمن بنحـــو ٢٧٦ ألف طن من مخزوناتها الإستراتيجية من القمح .(١٥)

- التجربة السعودية

كان لتوسع في زراعة القمح في المملكة العربية السعودية كان تجربة رائدة لإثبات القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الإستراتيجية دفعا لمخاطر الاعتماد السابق على الاستيراد، هذا على الرغم من أن تكاليف الإنتاج عالية ونسبة الدعم عالية. فقد تحملت الدولة نسبة ٤٥ % من قيمة الأسمدة المحلية والمـــستوردة

وقدمت البذور بأسعار رمزية. وتعهدت الدولة بـشراء محاصـيل القمـح مـن المزارعين بأسعار تشجيعية. ونتيجة لهذه الإجراءات بلغ الإنتاج السنوي من القمح في المملكة العربية السعودية نحو ٣،٨ مليون طن عام ١٩٩١ و٤،٢ مليـون طـن عام ١٩٩٢ بعد ما كان سنة ١٩٧٠ حوالي ٢٦ ألف طن فقـط، كمـا وينبغـي أن يُستدرك ويعاد النظر في السياسات و الإجراءات في زراعة القمـح فـي المملكـة العربية السعودية،فبعد اكتفاء ذاتي من القمح لمدة ٢٥ عاماً، سيتم الاعتمـاد علـى الاستيراد جزئياً نتيجة خفض شراء المحصول من المزارعين بنسبة ١٢ في المائة سنوياً حتى عام ٢٠١٦، حيث سيتم الاعتماد كلياً على القمح المستورد. والواقع أن هذه السياسة ستجعل المملكة من أكبر ١٥ دولة مستوردة للقمح في العالم. وبحسب التقارير المحلية، فإن السبب الرئيس في تلك الإجراءات يرجع إلى شـح المـوارد المائية في البلاد. وعلى الرغم من وجاهة السبب إلا أن ارتفاع أسعار القمح يتطلب التفكير في دعم المشاريع الزراعية وعدم إهمال المـزارعين دون إرشـاد. فمـن المتوقع أن يتجه المزارعون إلى زراعة غير القمح وبالتالي استهلاك كميات أكبـر من المياه. كما أن ما يخشاه الخبراء الزراعيين تعطيل الاستثمارات الكبيـرة فـي القطاع الزراعي، ما يؤدي إلى خسائر وانعكاسات سلبية اقتصاديا واجتماعيا، خاصة في ظل اعتماد مناطق بأكملها على الزراعة. (١٦)

- التجربة المصرية

عندما نحاول التركيز على سياسة القمح في مصر فإنها ظلت ولفترة طويلة تعتمـد على واردات القمح الرخيص المدعوم من طرف الدول المنتجة المصدرة، وأسعار القمح المحلية المنخفضة وعندما تغيرت الظروف، وارتفعت أسعار القمح المستورد وقاربت أسعاره محليا الأسعار العالمية زاد ذلك من اهتمام المزارعين بمحـصول

القمح و الاستثمار فيه، فزادت الإنتاجية والمساحة المزروعة ومن ثـم زاد الإنتـاج الكلي وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي وفيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣ زادت الإنتاجية من ٣٧٦٠ إلى ٥٢٥٥ كجم/هكتار وزادت المساحة المزروعة من ٤٩٨ إلى ٨٩٤ ألف هكتار وزاد الإنتاج الكلي من ١،٨٧ إلى ٤،٧٨ مليون طن ومن ثـم أنخفـض الاعتماد على الاستيراد وزادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢١ % إلى ٤٩.% .(١٧) وتعرضت الدول المستوردة للقمح مثل مصر لضغوط مع ارتفـاع أسـعار القمـح العالمية في السنوات القليلة الماضية، وحدثت أزمة فـي الحـصول علـى الخبـز بمصر في حين انتشر ما يعرف بظاهرة طوابير الخبز. وتعد مـصر مـن أكبـر مستوردي القمح في العالم (كما نوهنا سابقا) وتشتري في العادة أكثر مـن سـتة ملايين طن من القمح من الخارج سنويا،و عمدت مصر إلى التوسع الأفقي بزيـادة المساحات المزرعة بالقمح في الأراضي الجديدة، وتعظيم الاستفادة من المـشاريع الجديدة مثل ترعة السلام في سيناء، وشرق العوينات في مصر بتاع نظم وأساليب الزراعة الحديثة ،ولابد من الحد من الفاقد في إنتاج القمح ، وتقليل الفاقد بالمطاحن، وتصنيع الخبز و الحد من عمليات التسريب لغير الاستهلاك الآدمـي واسـتخدامها لتغذية الحيوانات والطيور. في السياق ذاته وعدت الحكومة المـصرية مزارعيهـا بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، إن السعر يعادل حوالي ٤٧٢ دولارا للطن وإنه يزيد بمقدار ٢٢ دولارا عن السعر العالمي للطن سيكون حافزا لهم للزراعـة، لأن زراعة فدان الأرض يكلف المزارع الكثير من المبالغ سواء من الحبوب والأسـمدة والمبيدات،و يمكن لمصر أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في غضون سـنوات، فقد نجحت في تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح بنسبة ٦٥% من احتياجاتهـا القوميـة بمعدل نمو يزيد على ٤٠% نتيجة لتطور الإنتاج الذي كان لا يغطـي أكثـر مـن

٢٥% من احتياجاتنا من القمح منذ ٢٥ عاما رغم أن تعداد السكان لم يكن يتعدى أربعين مليون نسمة آنذاك بينما يصل حاليا إلى ٧٥ مليون نسمة،و بسبب مشكلات في العرض والطلب على القمح عالميا فإن الإضرار بتجربة زراعة القمح في المملكة السعودية ستقتصر حاليا على الحاجة المحلية فقط (في حدود 2.5 مليون طن سنويا)، و سيخلف مشكلات كثيرة، وسيكون مكلفا جدا إعادة إحياء التجربة التي سنحتاج إليها حتما في ظل الأوضاع العالمية السائدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي. .(١٨)

- التجربة الجزائرية

وكانت التجربة الجزائرية في التعامل مع القمح ناجحة رغم أنها لا تزال إحدى الدول الرئيسية المستوردة للقمح بعد مصر والسعودية وذلك لوصولها إلى اكتفاء ذاتي بلغ ٣٢ %، حيث اعتمدت في هذا الإطار على تحويل الدعم الذي تدعم به معظم الدول العربية رغيف الخبز من دعم للرغيف ذاته متمثلا في صوره تخفيض سعر القمح الذي يباع للمخابز مع فرض تسعيرة إجبارية للرغيف إلى دعم مادي يُمنح أموالا لغير القادرين لمساعدتهم على شراء رغيف الخبز بسعره العادي الذي تفرضه مقتضيات السوق.(١٩)

٤- أثر المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية على إنتاج القمح.

تهيمن على سوق القمح العالمي دول الشمال الغنية الولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر للقمح عالميا وكندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وروسيا بالإضافة إلى أستراليا، إذ تشير الإحصائيات إلى أن الولايات المتحدة تهمين على نحو ٤٧% من صادرات الغذاء وتظفر كندا وفرنسا وأستراليا والولايات المتحدة معا بما يقارب من أربعة أخماس صادرات العالم من القمح ونحو ثلاثة أرباع صادرات العالم من

الحبوب. وتتحكم هذه الدول بطبيعة الحال في حجم وسعر المعروض من القمح عالميا .(٢٠)

هذا و يعد القمح من أكثر المحاصيل الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي، وقد تبوأ هذا المركز بعد الثورة الصناعية والديموغرافية. كما أنه أحد أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم كما نوهنا سابقا، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

والمطلوب من الوطن العربي الاندماج في النظام العالمي سواء كان ذلك عن اقتناع أو على مضض. يحمل هذا النظام العالمي في طياته -خصوصا بالنسبة للدول النامية والوطن العربي في مقدمتها- الكثير من المخاطر وإن كان يحمل أيضا الكثير من الفرص التي يمكن استثمارها. والمحصلة النهائية لأي قطر أو أمة سوف تتحدد بمدى الكفاءة والجدية في التعامل معه. فالتكتلات الاقتصادية العالمية بأسواقها الضخمة، ومنظمة التجارة العالمية وما تفرضه من أوضاع جديدة، لها آثار جسام، وسنحاول بيان تأثير التحولات الاقتصادية الدولية على الأمن الغذائي العربي ،فان الوطن العربي يعتبر مجموعة من اقتصاديات قطرية متناثرة ومتباينة من حيث مواردها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية الذاتية، ومتباينة كذلك من حيث ارتباطها بالقوى الاقتصادية العالمية لذا فإن تقويم أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في الوطن العربي لا يحتمل التعميم ولا التنظير مما يجعل التقويم القطري المنهجية الوحيدة الكفيلة بإبراز ما تنطوي عليه الأوضاع الاقتصادية العربية الراهنة من تعقيد وتباين وتمايز .(٢١)

و هناك ايجابيات المحتملة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمـــن الغذائي أذ من المتوقع أن تستفيد الدول العربية من التحولات الاقتصادية العالميـــة وخصوصا التغيرات المتعلقة بتحرير التبادل التجاري. إلا أن الدول العربية تختلف فيما بينها حسب درجة تأثرها واستفادتها تبعا لهيكل صادراتها وواردااتها، فالـــدول العربية التي تعتمد على صادراتها الزراعية ستستفيد من فتح الأسواق العالمية نتيجة لتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وستستفيد أيضا وبصفة عامة مـــن فـــتح الأسواق أمام صادراتها. وستستفيد كذلك الدول العربية من ضبط قواعد السلوك فيما بينها ومن وضع محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتمـــادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية ،وفي ظل التحولات الاقتـــصادية العالمية المصاحبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيتم رفع الـــدعم عـــن الـــسلع الزراعية وسيؤدي ذلك إلى رفع فاتورة الغذاء. إلا أن رفع هذا الدعم سيؤدي إلـــى ارتفاع الأسعار في السوق المحلي والعالمي مما سيؤدي في النهايـــة إلـــى تـــشجيع الاستثمار في الزراعة ومن ثم إلى زيادة في الإنتاجية والإنتاج الكلي وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية. (٢٢)

تعرض التحولات الاقتصادية الراهنة الاقتصاد العالمي إلى جملـــة مـــن المخـــاطر نلخصها فيما يلي :

- مخاطر الانكماش: أدت التحولات الاقتـــصادية إلـــى وفـــرة فـــي الـــسلع المعروضة ونقص في الطلب نتيجة لضعف القوة الـــشرائية ممـــا يهـــدد الاقتصاد العالمي بمخاطر الانكماش والكساد .
- تفاقم الثنائية الاقتصادية في اقتصادا الدول النامية ومنها الدول العربية: أدى إعطاء الأولوية لقطاع التصدير إلى احتكاره لعدد كبير من الاســـتثمارات

والامتيازات والإعانات الحكومية وكذلك من التمويلات الدوليـــة ممـــا زا الهوة بين الاقتصاد المنتج والاقتصاد الاستهلاكي وبين اقتـــصاد العـــرض واقتصاد الطلب نقص الإنفاق الحكومي على الإعانات الاجتماعية ولقد أدت العولمة الاقتصادية وما رافقها من ليبرالية إلى إضـــعاف دخـــول فئـــات اجتماعية كبيرة وتسريح الكثير من العمال مما أدى إلى تفاقم آفات البطالة والفقر والعوز والمرض والجهل والإقصاء والتهميش وزاد من هذه الآفات نقص الإعانات الاجتماعية والإنفاق الحكومي المخصص لتخفيف المعانـــاة الاجتماعية وحماية المواطنين .

- تنامي النزاعات الاقتصادية والتجارية ضد صادرات البلدان النامية: رغـــم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، فإن الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبـــرى تتصارع وتتحايل على هذه الاتفاقيات وتحول دون دخول صادرات الـــدول النامية متخذة ذرائع مختلفة من بينها عدم مطابقة ســـلع البلـــدان الناميـــة للمعايير الدولية المتفق عليها خصوصا إذا كانت سلعا غذائية وكذلك لعـــدم مطابقتها لمعايير أمان الغذاء.(٢٣)

من الأمثلة على تأثير قرارات منظمة التجارة العالمية نـــذكر وفـــي ظـــل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإن على المملكة العربية السعودية لكي تتأقلم مـــع هذه التحولات الاقتصادية العالمية ن ترفع الدعم عن زراعة القمح في المملكة. إلا أن رفع الدعم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح وبالتالي تشجيع المـــزارعين علـــى الاستثمار فيه مما سيحقق كفاءة إنتاجية أكبر. فمن الطبيعي أن تواجه هذه الـــسلعة

الإستراتيجية مشاكل نتيجة لرفع الدعم إلا أنها في المدى المتوسط والطويل سـوف تعزز من قدرتها التنافسية .(٢٤)

الأسعار العالمية حاليا ارتفعت بسبب مشكلات في العرض والطلب علـى القمح بعد أن تم تحويل عدد كبير من حقول القمح في أمريكا وأوروبا إلـى الـذرة الصفراء التي ارتفع الطلب عليها كأعلاف ودخولها في مجال الصناعات التحويليـة للإيثانول.(٢٥)

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها العالم العربي وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكـاملي علـى المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي. فبينما أصـبح التكتـل الاقتـصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن –رغم ما تمتلكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية– أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتـصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية.

الخلاصة

١- القمح سلعة إستراتيجية سوقية ما دام المسؤول عن رغيف الخبز، وهو أبـسط مقومات الحياة اليومية، إذ يمثل ٩٥% من استهلاك الفرد اليومي في العـالم النامي.

٢- يساهم القمح فيما يقرب من أربعة أخماس السعرات الحرارية المـستمدة مـن الحبوب يوميا،وأهم مصدر للطاقة للإنسان.

٣-يعيش الوطن العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، فحجم الإنتـاج من القمح لا يكفي لتغطية استهلاكه؛ فإن الفجوة الغذائية في العالم العربي قـد وصلت إلى ١٥ مليار دولار، وتمثل فجوة القمح وحدها أكثر من ٤٠% منها، حيث لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منه ٥٠% .

٤ – يعد القمح من أكثر المحاصيل الزراعية أهمية كأحد أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي كورقة ضغط سياسي ضد الدول المستوردة مـن خـلال التبعية السياسية الغذائية التي تعني بدورها الخضوع لمخططات و أطماع دول المورد (المانحة) .

٥– تنامي الطلب على القمح جعله سلعة إستراتيجية لأسباب عديدة منها ضـرورة خلط أنواع من القمح ببعضها حتى يتسنى استخدامها صناعيا بجانب أهميتـه الغذائية.

٦–. تبقى الزراعة أساسا لتحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان، بالرغم مما تمتلكه من موارد نفطية أو معدنية أو سياحية تتمتع بهـا، وأمـام هـذه التحولات،والتقلبات والأزمات الاقتصادية.

٧- تتأثر كميات ونوعية القمح المنتج الغذاء في الـوطن العربـي بالعديـد مـن المحددات التي تؤثر على أداء القطاع الزراعي عامة، فبجانب المحددات الفنية والاقتصادية، يتأثر القطاع الزراعي بمجموعة من المحددات الطبيعية والتي من أهمها المياه وحالة الجفاف ،فالوطن العربي يتسم بندرة وقلـة الهطـول المطري ، وعدم كفاية موارده المائية السطحية، الأمر الذي أثر سـلباً علـى كميات ونوعية الموارد المائية الجوفية في العديد من الدول العربية .

٨- إن الوطن العربي ليس في ضائقة مائية حقيقية بل تكمن المشكلة فـي تطـوير الإدارة الحالية لموارد المياه بإدخال وسائل الري الحديثة في القطاع الزراعي وتطوير استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه لخفض التكلفة والتوسع فـي إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في مجالات صناعية وحـضرية عـدة، وترشيد استخدام المياه الجوفية والتعاون في مجالات الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا المياه وتسعيرها بما يتناسب مع الاستخدام .

٩- إن زراعة الصحارى العربية يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية والأمن الغـذائي العربي لأن الأراضي العربية قابلة للزراعة مع وجود المياه.

١٠- هناك تجارب عربية ناجحة في أنتاج القمح إلا أنهـا تبقـى دون المـستوى المطلوب ، فقد ظلت في محاولات فردية قطرية لم تلبـي الحاجـة العربيـة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي للوطن العربي بصورة شاملة .

١١- ولا يوجد سوى دولتين فقط من الأقطار العربية نجحتا في تحقيـق الاكتفـاء الذاتي من القمح وانتقلتا إلى آفاق التصدير وهما سـوريا والمملكـة العربيـة السعودية، و تتصدر الجزائر ومصر والعراق قائمة الدول الأكثـر اسـتيرادا للقمح من الأسواق العالمية .

١٢- تعاني الدول العربية من تحكم الطابع القطري علـى خططهـا الاقتـصادية الإنمائية، وهو ما منعها من الاستغلال الكامل لما هو متـاح مـن مواردهـا طبيعية وبشرية ومالية وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلـى ازدياد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية لذا فأن المـشروعات العربيـة المشتركة هي الصيغة المثلى للاسـتفادة مـن المـوارد لزراعيـة العربيـة والإمكانيات البشرية والمالية المتاحة لدى الأقطار العربية نظرا للدور الكبيـر الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية في تشجيع وتعزيز إقامة مثل هذه المشروعات تحقيقا لأهدافها القومية .

١٣- يجب أعادة النظر في سياسة الدول لدعم رغيف الخبز، حتى لا يتسرب الخبز ليكون غذاء للحيوانات، مع ضرورة التركيز على مشروع قومي عربي لبناء مخازن وصوامع كمشروع للتخزين الإستراتيجي للقمح .

١٤- أربعة أخماس صادرات العالم تقريبا من القمح ونحو ثلاثة أرباع صادرات العالم من الحبوب تهيمن عليها كلا من كندا وفرنسا وأسـتراليا والولايـات المتحدة الأمريكية لذلك على الوطن العربي الاندماج في النظـام العـالمي أذ ستستفيد الدول العربية من فتح الأسواق العالميـة نتيجـة لتخفـيض القيـود الجمركية وغير الجمركية وستستفيد أيضا وبصفة عامة من فتح الأسواق أمام صادراتها. وستستفيد كذلك من ضبط قواعد السلوك فيما بينها ومـن وضـع محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتمادا على القواعد العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

الهوامش

١) سليمان عبد الله الحربي ،مفهوم الأمن :مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، المجلة العربية للعلوم و السياسة ،العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨ ،ص ١٠ .

٢) محمد عبد الدايم ، مفاهيم في الأمن الغذائي ،

٣) سمية كامل حسين، الإرهاب الصهيوني و الأمن الغذائي ،رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ٦٢ .

٤) عاطف خليفة ، الوزن الاقتصادي للوطن العربي ، صحيفة ، ٠١-١٥-٢٠٠٨، ص ١١

٥) وجدي زين الدين، التكامل العربي لإنهاء الكارثة، بحث منشور،13 ديسمبر ٢٠٠٧، ص١

٦) www. business.maktoob.com/NewsDetails

٧) www .Islam on line.

٨) www .Islam on line /satellitc .

٩) د.سالم توفيق ألنجفي" إشكالية الزراعة العربية رؤية اقتصادية معاصرة "،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت أكتوبر ١٩٩٣، ص١٣٠ .

١٠)محمد عبد الكريم منهل ، الأبعاد المستقبلية للاستثمار الزراعي العربي،أوراق اقتصادية ،مركز دراسات الوطن العربي،بغداد،العدد ١٦٦٢ ، نيسان ٢٠٠٥ ص ٤.

١١) www.doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/_1-3.doc

١٢)www.aljazeera.net/mritems/images

١٣). www .Islam on line /satellitc

١٤) . www.beeaty.tv/new/index

١٥) وكالة الأنباء الكويتية (كونا) – الكويت – ٥ فبراير ٢٠٠٦

١٦) www.alatawelah .net

١٧) www.aljazeera.net/in-depth/ArabicFoodl/2002

١٨) هبة حسن، زراعة القمح.. قضية أمن قومي ضرورة قيام المراكز البحثية باستنباط أصناف عالية الإنتاجية والجودة ،صحيفة الأهرام ، العدد ١٣٣ ، الأحد ١٦ تشرين الثاني، ٢٠٠٨، ص ١

١٩) محمد بن سلطان السهلي، الأمن الغذائي محليا ، صحيفة الرياض ، ١٤٢٩/٠٤/١٤هـ ص ١٤.

٢٠) .www.bh4all.com/forums/index

٢١) الشاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العالم العربي، مجلة اقتصادية عربية، ٢٠٠٤ . ص ٢٠٨.

٢٢) محمد عبد الدايم، أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي ،ملفات خاصة ، ٢٠٠٤/١٠/٣ ،ص ١.و كذلك راجع محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨ ص.69

٢٣) المصدر السابق ص ٢ .

٢٤) الشاذلي العياري ، مصدر سابق ،ص ٢١٤ .

٢٥) www.atawelah.net.

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ،٢٠٠٥ ،ملحق (٥/٣)،ص ٢٧٢ و التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ،٢٠٠٥ ،ملحق (١١/٣)،ص ٢٨١.

المصادر

١. الشاذلي العياري، التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها في العـــالم العربـــي، مجلـــة اقتصادية عربية، ٢٠٠٤.
٢. سالم توفيق ألنجفي" إشكالية الزراعة العربية رؤيـــة اقتـــصادية معاصـــرة "،مركـــز دراسات الوحدة العربية بيروت أكتوبر ١٩٩٣،
٣. سليمان عبد الله الحربي ،مفهوم الأمن :مستوياته و صيغه و تهديداته (دراسة نظريـــة في المفاهيم و الأطر)، المجلة العربية للعلوم و السياسة ،العدد ١٩، صيف ٢٠٠٨
٤. سمية كامل حسين، الإرهاب الصهيوني و الأمن الغذائي ،رسالة ماجستير ، المعهـــد العالي للدراسات السياسية و الدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥
٥. عاطف خليفة، الوزن الاقتصادي للوطن العربي ، صحيفة ،٠١-١٥-٢٠٠٨
٦. محمد بن سلطان السهلي، الأمن الغذائي محليا ، صحيفة الرياض ، ٢٠٠٨/٠٤/١٤.
٧. محمد عبد الدايم، أثر التغيرات الاقتصادية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربـــي ،ملفات خاصة ، ٢٠٠٤/١٠/٣ .
٨. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، القاهرة، ١٩٩٨.
٩. هبة حسن، زراعة القمح.. قضية أمن قومي ضرورة قيام المراكز البحثية باســـتنباط أصناف عالية الإنتاجية والجودة ،صحيفة الأهرام ، العدد ١٣٣ ، الأحد ١٦ تـــشرين الثاني، ٢٠٠٨.
١٠. وجدي زين الدين، التكامل العربي لإنهاء الكارثة، بحث منشور،13 ديسمبر ٢٠٠٧.
١١. وكالة الأنباء الكويتية (كونا) – الكويت – ٥ فبراير ٢٠٠٦
١٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أيلول ،٢٠٠٥
١٣. www. business.maktoob.com/NewsDetails
١٤. www .Islam on line /satellitc
١٥. www.doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/_1-3.doc
١٦. www.aljazeera.net/mritems/images
١٧. www.beeaty.tv/new/index .
١٨. www.aljazeera.net/in-depth/ArabicFoodl/2002
١٩. www.alatawelah .ne
٢٠. www.bh4all.com/forums/index